

## المشهد الافتتاحى العالم عمره عشر سنوات

«إن الوضع يتفاقم، لا علاقة لنا بروسيا أو آسيا. لسنا سوى مشروع اقتصادى محلى صغير، نحاول أن نممو، ولكن يحول بيننا وبين تحقيق ذلك تلك الطريقة التى تتبعها تلك الحكومات فى إدارة بلادها».

دوجلاس هانسون، المدير التنفيذى الأول لشركة روكى ماونتين إنترنت المحدودة فى حديث له لصحيفة وول ستريت جورنال بعد أن اضطر إلى تأجيل إصدار سندات ضعيفة قيمتها 175 مليون دولار بسبب انهيار السوق فى عام 1998.

فى صباح يوم 8 ديسمبر عام 1997، أعلنت حكومة تايلاند أنها ستغلق 56 بيتاً من بين كبرى بيوت التمويل فى البلاد وعددها 58. ففى ليلة وضحاها أفلست هذه البنوك الخاصة بسبب انهيار العملة التايلاندية «الباهت». كانت بيوت التمويل قد أسرفت فى اقتراض الدولارات الأمريكية، ثم أقرضت هذه الدولارات للمشروعات التايلاندية لبناء الفنادق والمباني الإدارية الضخمة والشقق الفخمة والمصانع. وكانت بيوت التمويل جميعاً تظن إنها بمأمن لأن الحكومة التايلاندية كانت ملتزمة بالحفاظ على تثبيت سعر «الباهت» أمام «الدولار». بيد أنه عندما أخفقت الحكومة فى الوفاء بهذا الالتزام إثر مضاربات عالمية مكثفة ضد الباهت - أشعلها ظهور نوع من الإدراك بأن الاقتصاد التايلاندى ليس بالقوة التى كان يعتقد فيما سبق إنه عليها - حدث

هبوط حاد في سعر العملة التايلاندية بلغ 30 في المائة. وكان معنى ذلك أنه يتعين على المشروعات التي اقترضت دولارات أن تجلب كميات إضافية من الباهت التايلاندى بنسبة 30 في المائة من أجل سداد قيمة القروض الدولارية أى تدفع باهت واحد تايلاندى مقابل كل دولار أمريكى من القرض. وقد تعذر على الكثير من هذه المشروعات السداد لبيوت التمويل، وتعذر على الكثير من بيوت التمويل السداد لمقرضيه الأجنب وأصبح النظام بأسره محاصراً، وفقد 20 ألف من أصحاب الياقات البيضاء وظائفهم. وفي اليوم التالي، تصادف أن كنت في طريقى إلى موعد في وسط شارع آسوكى في بانكوك، وهو الشارع الموجود في تايلاند الذى يماثل شارع وول ستريت، ويوجد به معظم بيوت التمويل التى أفلست. وطوال مرورنا بيضاء بهذه الشركات المنهارة كان سائق التاكسى يشير إلى كل واحدة منها قائلاً: «ميتة!... ميتة!... ميتة!... ميتة!... ميتة!».

ولم أكن أدري وقتها - ولا أحد يدري - ولكن هذه البيوت الاستثمارية التايلاندية كانت أول حجر دومينو يسقط كمشور لما سيتحول بعد ذلك إلى أول أزمة مالية عالمية فى الحقبة الجديدة للعملة - تلك الحقبة التى أعقبت انتهاء الحرب الباردة. وقد أشعلت الأزمة التايلاندية فتيل موجة عالمية من هروب رؤوس الأموال من جميع الأسواق الناهضة فى جنوب شرقى آسيا تقريباً، وهبطت بأسعار العملات فى كل من كوريا الجنوبية وماليزيا وإندونيسيا. وقد بدأ المستثمرون، سواء على المستوى العالمى أو المحلى، فى إمعان النظر فى هذه الاقتصاديات عن كثب، واكتشفوا ضعفها، فانتقلوا بأموالهم إلى ملاذ آمن فى الخارج أو طالبوا بمعدلات فائدة أعلى تتناسب مع ارتفاع المخاطر. ولم يمر وقت طويل حتى كان أكثر قمصان التى شيرت رواجاً فى أنحاء بانكوك مزينا بهذه الكلمات؛ «الأثرياء سابقاً».

وفى غضون عدة شهور بدأ الكساد فى جنوب شرقى آسيا يؤثر فى أسعار السلع فى أنحاء العالم. فقد كانت آسيا محركاً مهماً للنمو الاقتصادى فى العالم - محرك

يستهلك كميات هائلة من المواد الأولية. ولما بدأ هذا المحرك فى التوقف بدأت أسعار الذهب والنحاس والألمونيوم، والأهم من ذلك البترول، فى الهبوط. وقد ثبت أن هذا الهبوط فى أسعار السلع فى أنحاء العالم كان الآلية التى انتقلت بها الأزمة فى جنوب شرقى آسيا إلى روسيا. كانت روسيا فى ذلك الوقت لا يعنىها ما يجرى خارج أراضيها، وتحاول بمساعدة من صندوق النقد الدولى أن تخرج من المستنقع الاقتصادى الذى ألفت بنفسها فيه والسير فى طريق ثابت للنمو. بيد أن مشكلة روسيا كانت تتمثل فى أن معظم مصانعها لم تكن تنتج شيئاً له قيمة. وكان الكثير مما تنتجه فى الواقع يعتبر «قيمة سلبية مضافة». بمعنى أن الجرار الذى يصنعه مصنع روسى كان على درجة من السوء بحيث كان يساوى فى الواقع وهو معدن خرده أو مجرد حديد خام، أكثر مما يساوى وهو فى صورته النهائية، «جرار صنع فى روسيا». والأهم من ذلك كله إن المصانع الروسية التى كانت تصنع منتجات يمكن أن تباع فى الخارج لم تكن تدفع سوى القليل من الضرائب للحكومة أو ربما لا تدفع على الإطلاق، ولذلك كان الكرملين يعانى من نقص حاد فى السيولة النقدية.

وقد أصبحت الحكومة الروسية، فى غيبة اقتصاد حقيقى تعتمد عليه فى توليد الإيرادات، تعتمد اعتماداً كبيراً على الضرائب المفروضة على زيت البترول وصادرات السلع الأخرى فى تمويل ميزانيتها. كذلك أصبحت تعتمد على المقرضين الأجانب الذين كانت روسيا تجتذبهم بالتلويح لهم بمعدلات فائدة مثيرة للسخرية على السندات المختلفة التى تصدرها الحكومة الروسية.

ومع استمرار تدهور الاقتصاد الروسى فى مطلع عام 1998 كان على الروس أن يرفعوا من معدلات الفائدة على سندات الروبل من 20 إلى 50 إلى 70 فى المائة بغية اجتذاب الأجانب. واستمرت صناديق التغطية والبنوك الأجنبية فى شرائها متصورة أنه حتى إذا تعذر على الحكومة الروسية سدادها، فإن صندوق النقد الدولى سوف يتدخل

لإنقاذ روسيا ويستعيد الأجانب أموالهم. بل إن بعض صناديق التغطية والبنوك الأجنبية لم تكتف بوضع أموالها فى روسيا، وإنما سعت إلى الخارج لاقتراض مزيد من الأموال، بفائدة 5 فى المائة، ثم اشترت سندات الخزنة التى تتراوح فائدتها بين 20 إلى 30 فى المائة. وكما تقول جدتى: «يالها من صفقة!» ولكن كما تقول جدتى أيضاً: «إذا كانت تبدو صفقة جيدة إلى حد يصعب معه أن تتحقق، فإنها عادة لن تتحقق!».

وقد حدث ذلك بالفعل. فقد تعذر على الحكومة الروسية سداد الفائدة والرأسمال الأصلي لسندات الخزنة بسبب انخفاض أسعار البترول بفعل الأزمة الآسيوية. وبما أن صندوق النقد الدولى تعرض لضغوط لتقديم قروض لإنقاذ تايلاند وكوريا وإندونيسيا فقد قاوم أى مقترحات لمزيد من الأموال لروسيا - قبل أن يفى الروس بوعودهم بإصلاح اقتصادهم، مبتدئين ذلك بإجبار كبرى المؤسسات والبنوك لديهم على دفع بعض الضرائب. وفى 17 أغسطس تهاوى بيت البطاقات الاقتصادية الروسى موجهاً للأسواق ضربة مزدوجة من الحظ العاثر: فقد قامت روسيا بخفض قيمة سنداتها الحكومية وتوقفت من جانب واحد عن سدادها، بدون أى إنذار لدائتيها أو ترتيب أى نوع من الاتفاق معهم. وبدأت صناديق التغطية والبنوك وبنوك الاستثمار التى كانت تستثمر فى روسيا فى تكبد خسائر جسيمة، وتعرضت تلك البنوك التى اقترضت الأموال بغية تعظيم رهانها فى كازينو الكرملين للإفلاس.

لم يكن لانهيار الاقتصاد الروسى أن يحدث، ظاهرياً، تأثيراً كبيراً فى النظام العالمى؛ ذلك إن الاقتصاد الروسى كان أصغر من اقتصاد دولة مثل هولندا. ولكن النظام أصبح الآن عالمى أكثر من أى وقت مضى، ومثلما كانت أسعار البترول الخام هى آلية الانتقال من جنوب شرقى آسيا إلى روسيا، كانت صناديق التغطية - ذلك التجمع الهائل غير المنظم لرؤوس الأموال الخاصة الذى يجوب العالم بحثاً عن أفضل استثمار - آلية الانتقال من روسيا إلى جميع الأسواق الناهضة الأخرى فى العالم، ولا

سيما البرازيل. وفجأة وجدت صناديق التغطية وغيرها من الشركات التجارية، التي تكبدت خسائر هائلة في روسيا، والتي تفاقمت خسائر بعضها إلى خمسين ضعفاً لاستخدامها أموالاً مقترضة، أن عليها جمع أموال من أجل السداد للبنوك التي اقترضت منها. وكان عليها أن تبيع أى شئ له سيولة. ومن ثم بدأت في بيع الأصول في دول سليمة الاقتصاد لتعويض خسائرها في الدول ذات الاقتصاد السيئ. فمثلاً وعلى حين غرة وجدت البرازيل، التي كانت تفعل أشياء كثيرة جيدة من وجهة نظر الأسواق العالمية وصندوق النقد الدولي، أن المستثمرين المدعورين يبيعون كل أسهمها وسنداتها. وكان على البرازيل أن ترفع معدلات الفائدة بنسبة وصلت إلى 40 في المائة في محاولة للإبقاء على رؤوس الأموال داخل البلاد. وحدث هذا السيناريو بأشكال مختلفة في جميع الأسواق الناهضة في العالم، أثناء محاولات هروب المستثمرين نحو الأمان، فقد قاموا بتسييل قيمة أسهمهم وسنداتهم البرازيلية والكورية والمصرية والإسرائيلية والمكسيكية، واحتفظوا بأموالهم إما تحت البلاطة وإما في أكثر السندات الأمريكية أماناً. وهكذا أصبح هبوط الأسواق في البرازيل وفي غيرها من الأسواق الناهضة آلية الانتقال التي أشعلت موجة أشبه بالفرار المدعور للقطيع لشراء سندات الخزانة الأمريكية. وأدى هذا، بدوره، إلى الارتفاع الحاد في قيمة هذه السندات، وإلى انخفاض سعر الفائدة الذي تقدمه الحكومة الأمريكية لها لجذب المستثمرين وزيادة الفجوة بين سندات الخزانة الأمريكية وغيرها من سندات الأسواق الناهضة والشركات.

وأصبح الانخفاض الحاد في العائدات على سندات الخزانة الأمريكية حينئذ آلية الانتقال التي أصابت المزيد من صناديق التغطية وبنوك الاستثمار بالشلل. ولتأخذ مثلاً صندوق إدارة رؤوس الأموال طويلة المدى (Long-Term Capital Management) ومقره مدينة جرينيتش بولاية كونيتيكت. إذ أصبح هذا الصندوق هو القدوة لجميع صناديق التغطية. وكانت المنافسة في مجال صناديق التغطية قد أصبحت

شديدة الشراسة نظراً لاجتذاب الكثير منها للعمل في السوق في أواخر الثمانينيات. فالجميع يتطلعون إلى انتهاز الفرص نفسها. وكان على صناديق التغطية، أن تسعى إلى المزيد من المراهنات الغريبة مع جهات تجميع السيولة النقدية الأكبر حتى تستطيع تحقيق أرباح في مثل هذا الجو من التنافس الشرس. وقد لجأ صندوق إدارة الأموال طويلة المدى إلى اثنين من علماء الاقتصاد التجارى من الحاصلين على جائزة نوبل، كانت أبحاثهما ترى أنه يمكن تقدير التقلبات الأساسية للأسهم والسندات من تصرفاتها في الماضي، وذلك بغية إرشاد هذه الصناديق إلى أفضل الرهانات. وقد قام صندوق إدارة الأموال طويلة المدى، باستخدام نماذج الكمبيوتر وبالافتراض المكثف من البنوك المختلفة، بالمخاطرة بالرهان بمبلغ 120 مليار دولار بناء على توجيه بأن سندات رئيسية معينة سوف ترتفع قيمتها في صيف عام 1998. وراهنتم ضمناً على أن قيمة سندات الخزانة الأمريكية سوف تنخفض، وأن قيمة السندات الضعيفة وسندات الأسواق الناهضة سوف ترتفع. بيد أن نموذج الكمبيوتر لصندوق إدارة رؤوس الأموال طويلة المدى، لم يتوقع مطلقاً شيئاً مثل العدوى العالمية التي ستفجر في أغسطس مع الانهيار الروسى، ونتيجة لذلك كانت رهاناته جميعاً خاطئة. وعندما ساد الذعر في عالم الاستثمارات بأسره فجأة وقرر الاندفاع إلى شراء سندات الخزانة الأمريكية قفز سعرها إلى أعلى بدلاً من أن يهبط، وانهارت أسعار السندات الضعيفة وسندات الأسواق الناهضة بدلاً من أن ترتفع ارتفاعاً حاداً. وأصبح صندوق إدارة الأموال طويلة المدى مثل عظمة ترقوة الطيور التي تنبتك بتحقيق أمنيتهك والتي تمزقت من كلا الطرفين. وكان على البنوك التي يتعامل معها أن تسارع إلى إنقاذه لمنع من الدخول في عملية بيع متفجرة لكل أسهمه وسندات التي كان من شأنها أن تشعل فتيل انهيار للأسواق في أنحاء العالم.

وننتقل الآن إلى شارعى الخاص وأعنى تجربتى الخاصة فى هذا الشأن. حدث فى أوائل أغسطس عام 1998 أن استثمرت أموالى فى بنك جديد لأحد أصدقائى على

الإنترنت. كان سعر الإصدار للأسهم 14.50 دولار للسهم ثم قفز السعر إلى 27 دولار. وشعرت أنني إنسان عبقرى. ولكن روسيا بعدها عجزت عن سداد ديونها وحركت جميع قطع الدومينو؛ وهكذا هبطت أسعار أسهم صديقى إلى 8 دولارات. لماذا؟ ذلك لأن بنكه كان يمتلك الكثير من الرهونات العقارية، ومع الانخفاض فى معدلات الفائدة فى أمريكا، المترتب على الاندفاع نحو شراء سندات الخزنة، خشيت الأسواق من أن يقوم كثير من الناس بالسداد المبكر لرهوناتهم العقارية. وإذا سدد كثير من الناس رهوناتهم العقارية مبكراً، فقد لا يكون لدى البنك الذى يمتلكه صديقى التدفق النقدى من الدخل الذى كان يعول عليه لدفع أموال أصحاب الودائع. لقد كانت الأسواق على خطأ فى الواقع بشأن بنك صديقى، وعادت أسعار أسهمه إلى طبيعتها بشكل مرض. والواقع، أنني شعرت فى أوائل عام 1999 بأننى عبقرى مرة أخرى، عندما بدأ جنون شركة أمازون على الإنترنت وقفز بأسعار أسهم البنك الذى يمتلكه صديقى على الإنترنت إلى عنان السماء، هى وغيرها من أسهم التكنولوجيا التى نمتلكها. ولكن، ومرة أخرى، لم ينقض وقت طويل حتى اقتحم بقية العالم الحفل. غير أنه فى هذه المرة لم تكن روسيا هى التى تعرضت للهجمة الشرسة، بل جاء دور البرازيل فى إشاعة القلق فى الأسواق الأمريكية بل وفى كبح جماح ازدهار أسهم الإنترنت (مؤقتاً).

كل ما استطعت التوصل إليه وأنا أرقب كل ذلك، هو أن أحداث شارع آسوكى استغرقت تسعة أشهر للتأثير فى تجربتى الخاصة، واستغرقت الأحداث فى حوض أمازون البرازيلى (دولة أمازون) أسبوعاً واحداً فقط للتأثير فى شركة أمازون على الإنترنت. وقد لخصت صحيفة *يو إس إيه توداى USA Today* الوضع فى السوق العالمية بأسرها فى أواخر عام 1998 على النحو التالى: «لقد انتقلت المتاعب من قارة إلى أخرى مثل الفيروس»، وذكرت الصحيفة أن «رد فعل السوق الأمريكية كان

فورياً....» فقد كان الناس في صالونات الحلاقة يتحدثون بالفعل عن الباهت التايلاندى» .

والشئ المؤكد هو أن الدورة من شارع آسوكى إلى شارعى ومن دولة الأمازون إلى شركة الأمازون نجحت فى تثقيفى أنا وكثيرين غيرى عن الأوضاع فى عالم اليوم، فقد حل بثبات محل النظام البطئ والمستقر والمفتت فى حقبة الحرب الباردة، الذى سيطر على الشؤون الدولية منذ عام 1945، نظام جديد شديد التماسك وشديد الاتصال، يسمى العولمة. فنحن جميعاً فى زورق واحد، ولكن إذا كنا لم ندرك تماماً ذلك فى عام 1989 عندما انهار سور برلين، فمن المؤكد أننا أدر كناه بعدها بعشر سنوات. والحقيقة أنه فى 11 أكتوبر عام 1998، وفى ذروة الأزمة الاقتصادية العالمية، نشر ميريل لينش إعلاناً على صفحة كاملة فى الصحف الرئيسية فى أنحاء الولايات المتحدة ليصل هذا المفهوم إلى الناس. كان هذا الإعلان يقول:

### العالم عمره عشر سنوات

لقد ولد هذا العالم عندما انهار سور برلين فى عام 1989. وليس ثمة ما يدعو للدهشة فى أن أحدث اقتصاد فى العالم - الاقتصاد العالمى - ما زال يتحسس طريقه. إن عمليات الضبط والتوازن الشائكة التى كانت تؤدى إلى استقرار الاقتصاديات مرتبطة فقط بالزمن. فكثير من أسواق العالم تحررت حديثاً، وتتحكم فيها للمرة الأولى عواطف الناس لا قبضة الدولة. ولا يوجد شئ من هذا يضعف من الأمل الذى انبثق قبل عشر سنوات مع زوال العالم المحاط بالأسوار.... فلقد أتاح انتشار اقتصاد الأسواق الحرة والديموقراطية فى أنحاء العالم لمزيد من الناس فى كل مكان تجسيد ما كانوا يصبون إليه فى صورة إنجازات فعلية. كما أن التكنولوجيا، إذا استخدمت الاستخدام السليم ووزعت بطريقة ليبرالية، ليست قادرة على محو الحدود الجغرافية فحسب، بل والحدود البشرية أيضاً. ونحن نرى أن عالم اليوم الذى لا يتجاوز عمره عشر سنوات، ما زال يعدنا بالكثير، وفى غضون ذلك، ليس هناك من يدعى أن النمو على مر السنين كان أمراً يسيراً.

حقيقة الأمر أن إعلان ميريل لينش كان من الممكن أن يصبح أكثر دقة لو قال إن هذه الحقبة من العوالة عمرها عشر سنوات. ذلك أنه منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى أواخر العشرينيات من القرن العشرين شهد العالم حقبة مماثلة من العوالة؛ فإذا قارنت بين أحجام التجارة وتدفقات الأموال عبر الحدود، بالنسبة إلى إجمالي الناتج القومي في العالم، وقارنت بين تدفق العمالة عبر الحدود بالنسبة إلى تعداد السكان، لوجدت أن فترة العوالة التي سبقت الحرب العالمية الأولى كانت تشبه تماماً الفترة التي نمر بها الآن. فقد كانت بريطانيا العظمى، القوة العالمية المسيطرة حينئذ تستثمر استثمارات ضخمة في الأسواق الناهضة، وكانت القطط السمان في إنجلترا وأوروبا وأمريكا يسعدون غالباً بالأزمات المالية التي تندلع بسبب شيء حدث في سندات السكك الحديدية في الأرجنتين، أو بسبب سندات الحكومة في لاتفيا، أو سندات الحكومة الألمانية. لم تكن هناك قيود على العملات. ولذلك فإنه ما إن تم وصل الكابل العابر للأطلنطي في عام 1866 حتى انتقلت الأزمة المصرفية والمالية على وجه السرعة من نيويورك إلى لندن وباريس. كنت مشتركاً ذات مرة في لجنة مع جون مونكز رئيس مؤتمر اتحاد نقابات العمال البريطاني، الذي لاحظ أن جدول أعمال المؤتمر العام الأول لمؤتمر اتحاد نقابات العمال في مانشيستر بإنجلترا في عام 1868 تضمن من بين الموضوعات التي تحتاج إلى المناقشة: «ضرورة مواجهة المنافسة من المستعمرات الآسيوية» و «ضرورة تناظر مستويات التعليم والتدريب في الولايات المتحدة وألمانيا». وكان الناس أيضاً، في تلك الأيام يهاجرون بأعداد أكبر مما نتذكر، ولم تكن الدول قبل عام 1914 تطالب بجوازات سفر إلا في أوقات الحروب. وكل هؤلاء المهاجرين الذين تدفقوا إلى السواحل الأمريكية لم يدخلوها بتأشيرات دخول. وإذا وضعنا هذه العوامل جنباً إلى جنب، إضافة إلى اختراع السفينة البخارية والتلغراف والسكك الحديدية وآخرها التليفون، يمكن القول بثقة بأن حقبة العوالة الأولى تلك

التي سبقت الحرب العالمية الأولى أدت إلى تقلص حجم العالم من «المقاس الكبير» إلى «المقاس المتوسط».

وقد تفتت حقبة العولمة الأولى والرأسمالية المالية العالمية تلك مادياً وعقائدياً بفعل الضربات المتتالية للحرب العالمية الأولى، والثورة الروسية، والكساد العظيم. كذلك تجمد التقسيم الرسمي للعالم الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية بفعل الحرب الباردة. فقد كانت الحرب الباردة أيضاً نظاماً دولياً. واستمرت تقريباً من عام 1945 إلى عام 1989، عندما حل محلها نظام آخر بسقوط سور برلين: أي حقبة العولمة الجديدة التي نعيشها الآن. ولنطلق عليها «العولمة، الجولة الثانية». وثبت أن فترة السنوات الخمس والسبعين تقريباً التي تمتد ما بين بداية الحرب العالمية الأولى ونهاية الحرب الباردة لم تكن سوى وقت مستقطع ما بين حقبة عولمة وأخرى.

وعلى الرغم من وجود أوجه تشابه كثيرة في النوعية بين الحقبة السابقة من العولمة والحقبة التي نعيشها الآن، فإن الجديد اليوم هو مدى وكثافة الرابطة التي تربط العالم بعبئه ببعض في سوق عالمية واحدة. والجديد أيضاً هو ذلك العدد الهائل من الأشخاص والبلدان التي تستطيع أن يكون لها دور في هذه العملية وفي التأثير بها. ربما كانت حقبة العولمة لما قبل الحرب العالمية الأولى مكثفة، غير أن الكثير من البلدان النامية في تلك الفترة ضاعت عليها فرصة الاشتراك فيها. وربما كانت حقبة العولمة لما قبل عام 1914 كبيرة بحساب ذلك الوقت، غير أنها تعتبر ضئيلة الحجم تماماً مقارنة باليوم. فقد كان حجم التعامل اليومي في تبادل العملات الأجنبية يحسب بملايين الدولارات. أما في عام 1992، فقد بلغ 820 مليار دولار يومياً بناء على تقارير الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، وارتفع في أبريل عام 1998 إلى 1.5 تريليون يومياً، وما زال يواصل الارتفاع. وقد تضاعف إجمالي حجم الإقراض عبر الحدود للبنوك في أنحاء العالم أثناء السنوات العشر الماضية فقط. وفي عام 1900 تقريباً، كان من

الممكن حساب تدفقات رؤوس الأموال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بمئات الملايين من الدولارات، وكان عدد الدول المشاركة في هذا النشاط صغيراً نسبياً. أما في عام 1997 وحده، فإن إجمالي تدفق رؤوس الأموال الخاصة من العالم المتقدم إلى الأسواق الناهضة وصل إلى 215 مليار دولار بناء على تقرير صندوق النقد الدولي. وهذه الحقبة الجديدة من العولمة تتحرك توربينياً مقارنة بالحقبة التي سبقت الحرب العالمية الأولى.

بيد أن حقبة العولمة اليوم لا تختلف فقط في مداها، ولكنها تختلف من وجوه شديدة الأهمية في نوعها أيضاً. فقد ذكرت صحيفة إيكونوميست ذات مرة أن حقبة العولمة السابقة قامت على أساس تكاليف نقل تنخفض بصورة مستمرة. إذ بفضل اختراع السكك الحديدية والسفينة البخارية والسيارة، كان الناس يستطيعون الوصول إلى الكثير من الأماكن على نحو أسرع وأرخص، ويستطيعون أن يتاجروا مع كثير من الأماكن على نحو أسرع وأرخص. أما حقبة عولمة اليوم فإنها قامت على أساس تكاليف اتصالات لاسلكية تنخفض بصورة مستمرة - وذلك بفضل شذرات الكمبيوتر الدقيقة (microchips) والأقمار الصناعية وبصريات الألياف والإنترنت. هذه التكنولوجيات الجديدة تستطيع أن تنسج العالم معاً بصورة أكثر إحكاماً. ولا تعنى هذه التكنولوجيات فقط أنه لا يتعين على البلدان النامية بيع مواردها الأولية للغرب مقابل الحصول على المنتجات النهائية، وإنما تعنى أيضاً أن البلدان النامية تستطيع أن تصبح من كبار المنتجين. وتتيح هذه التكنولوجيات أيضاً للشركات إقامة الأجزاء المختلفة لإنتاجها وبحثها وتسويقها في دول مختلفة، وتستطيع مع ذلك الربط بينها عن طريق أجهزة الكمبيوتر والتشاوير عن بعد وكأنهم في مكان واحد. وكذلك يستطيع الناس الآن، بفضل الجمع بين أجهزة الكمبيوتر والاتصالات الرخيصة، عرض وتبادل الخدمات في أنحاء العالم - بدءاً من المشورة الطبية إلى كتابة البرمجيات إلى معالجة

البيانات - وكان من المستحيل تبادلها من قبل. ثم ما الذى يمنع؟ تقول صحيفة ليكونوميست إن مكالمة مدتها ثلاث دقائق (بسرعة الدولار فى عام 1996) بين نيويورك ولندن كانت تتكلف 300 دولار فى عام 1930. واليوم أصبحت بلا مقابل تقريباً عبر الإنترنت.

ولكن تفرد هذه الحقبة للعمولة لا يرجع فقط إلى مجرد أن هذه التكنولوجيات تتيح للدول الأمم التقليدية والشركات أن تتصل ببعضها عن بعد أكبر، وعلى نحو أسرع وأرخص وأعمق حول العالم أكثر من أى وقت مضى. إنه يرجع إلى أن هذه التكنولوجيات تتيح للأفراد أيضاً أن يفعلوا بالمثل. لقد تذكرت هذه النقطة فى أحد أيام صيف عام 1998 عندما اتصلت بى والدتى، مارجريت فريدمان، وكان عمرها حينئذ تسعة وسبعين عاماً، وتقيم فى مينيابوليس، وكانت تبدو منزعجة بشدة. سألتها: «ماذا حدث يا أمى؟» قالت «كنت أَلعب البريدج عبر الإنترنت مع ثلاثة أشخاص فرنسيين وهم لا يتوقفون عن الحديث مع بعضهم بعض بالفرنسية ولا أستطيع أن أفهمهم». وعندما ضحكت بينى وبين نفسى لفكرة أن أمى المولعة بلعب الكوتشينة تلعب البريدج مع ثلاثة فرنسيين عبر الإنترنت، امتعضت قليلاً وقالت: «لا تضحك، لقد كنت أَلعب البريدج ذلك اليوم مع شخص يعيش فى سيبيريا».

إننى أتوجه بسؤال بسيط إلى كل أولئك الذين يقولون إن هذه الحقبة للعمولة لا تختلف عن سابقتها، هل كانت جده جدتك تلعب البريدج مع أشخاص فرنسيين على الإنترنت فى عام 1900؟ لا أعتقد. فهناك بعض الأشياء فى هذه الحقبة من العمولة شهدناها من قبل، وبعض الأشياء التى لم نشهدها قط من قبل، وبعض الأشياء الجديدة تماماً علينا بحيث يصعب علينا إلى الآن حتى فهمها. ولهذه الأسباب، فإننى سأوجز الاختلافات بين الحقبتين من العمولة على هذا النحو: إن الحقبة الأولى من العمولة قلصت العالم من المقاس «الكبير» إلى المقاس «المتوسط»، أما هذه الحقبة من العمولة فقد قلصت العالم من المقاس «المتوسط» إلى المقاس «الصغير».

هذا الكتاب إذن هو محاولة لشرح كيف أن هذه الحقبة من العولة أصبحت هي النظام الدولي المسيطر في نهاية القرن العشرين - وحلت محل نظام الحرب الباردة - وبحث كيف أنها الآن تشكل السياسات الداخلية والعلاقات الدولية للجميع. وبهذا المعنى، قصدت أن يكون هذا الكتاب إسهاماً في مجموعة الدراسات التي تحاول تعريف العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة. ومن بين أهم الكتب انتشاراً في هذا النوع من الكتابات هناك أربعة كتب: *ظهور القوى العظمى وسقوطها: التغيير الاقتصادي والصراع العسكري من 1500 حتى 2000*، *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000* بقلم بول م. كينيدي، و*نهاية التاريخ والإنسان الأخير* *The End of History and the Last Man* بقلم فرانسيس فوكوياما؛ والمقالات والكتب المختلفة بقلم روبرت د. كابلان وصامويل ب. هنتينجتون بعنوان *تصادم الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي* *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*.

ولكن كانت هذه الكتب جميعاً تنطوي على حقائق مهمة، إلا أن أياً منها في اعتقادي لم يرصد عالم ما بعد الحرب الباردة بصورة كلية. فقد كان عرض كابلان مفعماً بالحيوية والأمانة، غير أنه بحث في أكثر أركان العالم تجاهماً واستمد منها نتائج عامة لمصير باقى العالم. ورأى هنتينجتون الصراعات الثقافية حول العالم ووسعها في جموح لتصبح تصادماً مستمراً وحاد التعريف للحضارات، بل إنه أعلن أن الحرب العالمية القادمة، إن حدثت «ستكون حرباً بين الحضارات». وفي اعتقادي أن كابلان وهنتينجتون معاً بخسا إلى حد بعيد تقدير مدى ما يمكن أن تفعله القوى الدولية، وجاذبية الأسواق العالمية، وانتشار التكنولوجيا، وظهور الشبكات وانتشار المعايير العالمية لدحض توقعاتهما التي تقتصر على الأبيض والأسود (معظمها سوداء).

لقد حاول كينيدي وهنتينجتون الاعتماد أكثر مما يجب في التنبؤ بالمستقبل على الماضى، والماضى وحده. ولقد رصد كينيدي (وبراعة شديدة) انهيار الامبراطوريات

الإسبانية والفرنسية والبريطانية، ولكنه خلص إلى أن الإمبراطورية الأمريكية ستليها في السقوط بسبب تجاوزاتها الإمبريالية. وكان يعنى ضمناً بذلك أن انتهاء الحرب الباردة لم يكن يعنى فقط نهاية الاتحاد السوفيتى وإنما كان أيضاً إرهاباً بسقوط الولايات المتحدة. وفى اعتقادى أن كينيدي لم يقدر التقدير الكافى أن انحدار الولايات المتحدة نسبياً فى الثمانينيات، عندما كتب ذلك الكتاب، كان جزءاً من إعداد الولايات المتحدة لنفسها لنظام العولمة الجديد وتهيئة نفسها له، وهى عملية لم تخضها الكثير من دول العالم الأخرى إلا الآن فقط. ولم يتوقع كينيدي بأن أمريكا قد تلجأ تحت وطأة العولمة إلى تقليص ميزانيتها الدفاعية، وخفض عدد المشاركين فى حكومتها، وتخويل المزيد والمزيد من القوى إلى السوق الحرة بطرق من شأنها إطالة وضعها كقوة عظمى، وليس التقليل منه.

أما وجهة نظر هنتينجتون فهى أنه بانتهاء الحرب الباردة، لن يكون السوفيت هناك لنوجه إليهم عداءنا بعد الآن، ومن ثم فسوف نتحول نحن بعدائنا بطبيعة الحال نحو الهندوس والمسلمين الذين سيبادلونا العداء نفسه. واستبعد ضمناً ظهور نوع ما من النظام الدولى الجديد الذى يمكن أن يشكل الأحداث على نحو مختلف. وليس هناك، بالنسبة لهنتينجتون، من شىء يأتى بعد الحرب الباردة سوى القبلية، وليس أى شىء جديد آخر.

ثم يأتى كتاب فوكوياما القاطع ليحتوى على رؤية مستقبلية دقيقة إزاء الأشياء التى استجدت، وأعنى بها انتصار الليبرالية ورأسمالية السوق الحرة باعتبارهما أكثر الطرق فاعلية لتنظيم أى مجتمع، غير أن عنوان كتابه (وليس الكتاب نفسه) يشير ضمناً إلى نهاية لهذا الانتصار لا تنسجم مع العالم كما أراه أنا.

وأصبح كل عمل من هذه الأعمال مشهوراً بطريقة ما، لأنها حاولت اغتنام فكرة واحدة آسرة هى «الشىء الوحيد الكبير»، أو الجزء المتحرك الرئيسى، المحرك المهم،

الذى سيقود الشؤون الدولية فيما بعد الحرب الباردة، سواء كان ذلك صداماً للحضارات أو فوضى أو سقوط الامبراطوريات أو انتصار الليبرالية.

أما هذا الكتاب فهو مختلف تماماً. ففي اعتقادي أنه إذا كنت تريد فهم عالم ما بعد الحرب الباردة فعليك أن تبدأ بالتسليم بأن نظاماً دولياً جديداً قد جاء بعده، وذلك هو العولمة. فهذا هو «الشيء الوحيد الكبير» الذى يجب على الناس التركيز عليه. والعولمة ليست الشيء الوحيد الذى يؤثر فى الأحداث فى العالم اليوم، ومع ذلك فهى أشبه بالنجم القطبى والقوة التى تقوم بتشكيل العالم أجمع، إنه ذلك النظام. فالجديد إذن هو النظام، أما القديم فهو سياسات القوة والفوضى وصدام الحضارات والليبرالية. وقد تمثلت دراما عالم ما بعد الحرب الباردة فى التفاعل بين هذا النظام الجديد وتلك الانفعالات القديمة. إنها نوع من الدراما المركبة ما زال الفصل الختامى لم يكتب لها بعد. وهذا هو السبب فى أنك ستجد فى ظل نظام العولمة صداما للحضارات وتجانساً للحضارات معاً، وكوارث بيئية وأعمال إنقاذ مدهشة للبيئة على السواء، وانتصاراً لرأسمالية السوق الحرة الليبرالية وردة عنيفة عنها معاً، واستمراراً لبقاء الدول الأمم وظهور كيانات تمثيلية هائلة ولكنها ليست دولة معاً. إن ما سعت إليه هو تأليف كتاب توجيهى لكيفية تتبع هذه الدراما وكيفية التفكير فى إدارتها.

وثمة كلمة أخيرة قبل أن نبدأ، فقد دعانى ناشر هذا الكتاب ومحرره جوناثان جلاسى فى أحد الأيام، وقال: «كنت أقول لبعض أصدقائى إنك تؤلف كتاباً عن العولمة فقالوا، "أوه، فريدمان، إنه يعشق العولمة". فما قولك فى ذلك؟» أجبت جوناثان بأننى أكن شعوراً جارفاً تجاه العولمة مثلما أشعر تجاه الفجر. وأرى بوجه عام، أنه لمن النعم أن تطلع علينا الشمس كل صباح. إنها تفيد أكثر مما تضر. ولكن حتى إذا لم أكن أعبأ كثيراً بالفجر فلا حيلة لى فى ذلك. أنا لم أبدأ العولمة، ولا أستطيع فى الوقت نفسه إيقافها، إلا بثمان باهظ على حساب التنمية البشرية، ولن أضيع وقتى فى

محاولة ذلك. وكل ما أود النظر فيه هو الطريقة التي أستطيع بها أن أحصل على أفضل ما فى هذا النظام الجديد، وأن أطف من الجانب السيئ فيه، بالنسبة لمعظم الناس. هذه هى الروح التي حفزتنى لتأليف هذا الكتاب.

ويشرح الجزء الأول من الكتاب طريقة النظر إلى نظام العولمة اليوم والطريقة التي يعمل بها النظام. ويشرح الجزء الثانى كيفية تفاعل الدول الأمم، والمجتمعات، والأفراد، والبيئة مع هذا النظام. ويشرح الجزء الثالث الردة المفاجئة ضد العولمة. ويشرح الجزء الرابع الدور الفريد الذى تلعبه الولايات المتحدة، ويجب عليها أن تظل تلعبه، فى استقرار هذا النظام الجديد.

توماس ل. فريدمان

واشنطن العاصمة

أول فبراير 1999